

## اقتصاد

داود رمال

## العميد المتقاعد حداد: لاستبدال المساعدة بنسبة زيادة ثابتة على الرواتب

تولي معظم الدول اهتماما خاصا بنظام التقاعد والحماية الاجتماعية، لأنها تتعامل مع المواطن الذاهب الى التقاعد على انه اعطى القسم الاكبر والاهم من عمره في مسيرة الانتاج وتعزيز الدولة. لذلك، نجد من يعيشون في مرحلة التقاعد ينعمون بحياة كريمة، بينما يعتبر التقاعد في لبنان كابوسا يؤرق اللبناني

في احدث الاحصاءات المنشورة، يغطي نظام التقاعد في مؤسسات الدولة الرسمية على اختلاف فروعها: المدنية والتربوية والعسكرية اقل من 20% من المواطنين، فيما تبلغ نسبة المشمولين بنظام تقاعدي في لبنان، من اي نوع كان، وفقا للمسح الوطني للمعيشة 34.5% من مجمل العاملين و17.3% من مجمل الناشطين اقتصاديا، وهي نسبة متدنية قياسا ببلدان اخرى. مع دخول لبنان في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول خطة الانقاذ والتعافي المالي والاقتصادي، فان نظام التقاعد هو من ضمن البنود التي تبحث، كما ان الانهيار النقدي جعل من يذهب الى التقاعد في وضع صعب لأن ما يتقاضاه لا يؤمن له ادنى مقومات العيش الكريم، ولا يفيقه لسنوات تقاعده، قصرت ام طالت، وسط خشية من الاطاحة بكل المكتسبات على قتلها وندرتها والدخول في مسار جديد يفقد اللبناني ابسط مقومات الحماية الاجتماعية، ناهيك بفقدان "تحويشة العمر" التي كانت تشكل السند والمعين، بعدما اختفت ودائع اللبنانيين في المصارف، ومورست عملية نهب منظمة لم تشهدا اي دولة من دول العالم، اكانت متحضرة ام لا تزال تعيش بلا نظام.

الامن العام" حملت هذا الملف الى العميد الركن المتقاعد دانيال حداد، الناشط في المنبر القانوني للدفاع عن حقوق العسكريين المتقاعدين.

■ مع تراجع قيمة الليرة اللبنانية، كيف تصف حال المتقاعدين اليوم، واي مصير ينتظر اولئك الذين هم على ابواب التقاعد بعدما اصبحت المعاشات والتعويضات التقاعدية لا تساوي شيئا؟ بدأت معاناة الموظفين المتقاعدين وخصوصا

العسكريين منهم مع بدء انهيار الليرة اللبنانية في اواخر العام 2019، بالاضافة الى تقييد السحوبات المصرفية حتى وصلت الازمة الى ذروتها اليوم. على سبيل المثال، تراجعت قيمة المعاش التقاعدي للعميد وهو من الفئة الاولى في الدولة الى نحو 250 دولارا، والعقيد وهو من الفئة الثانية الى اقل من 200 دولار، والعسكريين من غير الضباط من رتبة جندي حتى رتبة مؤهل الى اقل من 100 دولار. في المقابل، يجب ان لا ننسى ان هناك العديد من الخدمات الاساسية تدفع بالعملة الصعبة، كتكلفة اشتراك المولدات الكهربائية، والمحروقات، والاجهزة الكهربائية والادوية، كما ان معظم المتقاعدين لا يزالون يسددون اقساط قروض الاسكان او القروض الشخصية. هذا الوضع المأساوي طاول جميع المتقاعدين بلا استثناء، ما اضطر بعضهم الى العمل كيفما كان، فيما اقدم البعض الاخر من الذين لا يستطيعون العمل بسبب الظروف الصحية وتقدم العمر على استخدام ما تبقى من مدخراتهم او بيع قسم من ممتلكاتهم او الاستعانة باقرباء لهم في المهجر، وذلك بهدف ابعاد شبح العوز عن عائلاتهم وعدم الوقوع في المحذور. اما الذين اصبحوا على ابواب التقاعد، فمصيرهم سيكون كمصير رفاقهم المتقاعدين، وربما اسوأ. حتى الذين لا يزالون في الخدمة، فان اوضاعهم ليست افضل بكثير، لان الانهيار الحاصل اكبر من ان تحد منه تقديرات او مساعدات بسيطة تأتي من هنا او هناك.

■ هل الحل في ادامة المساعدة الاجتماعية ام ان المطلوب اعادة نظر شاملة في نظام التقاعد؟ ■ المساعدة الاجتماعية هي شكل من اشكال



الناشط في المنبر القانوني للدفاع عن حقوق العسكريين المتقاعدين العميد الركن المتقاعد دانيال حداد.

مخالف لاحكام الدستور ولايسط قواعد دولة القانون والمؤسسات.

■ ماذا تقترحون من اجل التعويض على فقدان الرواتب وتعويضات نهاية الخدمة قيمتها السابقة؟

□ ثمة اقتراحات عدة، لكنني اعتقد ان الاقتراح الافضل القابل للتطبيق والذي لا تنجم عنه تداعيات خطيرة على مالية الدولة، هو استبدال المساعدة الاجتماعية بنسبة زيادة ثابتة على الرواتب بما في ذلك رفع الحد الادنى للاجور لموظفي القطاعين العام والخاص. بهذه الطريقة تدخل الزيادة في صلب الرواتب، فترتفع قيمة التعويضات تلقائيا ويستفيد منها جميع الموظفين في الخدمة الفعلية والتقاعد. اما قيمة هذه الزيادة فمن المفترض ان يجري تحديدها بناء على مؤشر غلاء الاسعار مع مراعاة وضع مالية الدولة بطبيعة الحال.

■ الانهيار طاول الخدمات الطبية والتعليمية، هل من تصور ما للحد من هذا الانهيار؟

□ لبنان يمر بازمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة نتيجة تراكم عجز موازنة الدولة لنحو ثلاثة عقود. ان اكثر المتضررين من هذه الازمة هم موظفو القطاع العام. فمن جهة اولى تدفع رواتبهم بالعملة الوطنية ولم يطرأ عليها اي تعديل يتناسب مع انهيار العملة، ومن جهة ثانية تراجعت الخدمات الطبية والتعليمية التي تقدمها الدولة لهم ولافراد عائلاتهم بشكل حاد. ان مسؤولية الخروج من هذا الوضع المأساوي هي مسؤولية مزدوجة تقع على عاتق جهتين: الدولة كرب عمل من واجبها زيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم والطبابة في الموازنة، والمجتمع المدني بمؤسساته الطبية والتعليمية، فلا يجوز لهذه المؤسسات في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الخانقة التي يعانيها الشعب اللبناني وخصوصا موظفي القطاع العام، ان تضاعف من تكلفة خدماتها ثلاث او اربع او خمس مرات او اكثر بالعملة الوطنية، في وقت لم يجر اي تصحيح للاجور على رواتب هؤلاء الموظفين.

الذين اصبحوا على ابواب التقاعد مصيرهم سيكون كمصير رفاقهم وربما اسوأ

■ هل يمكن ان تشرح لنا الغبن اللاحق بالعسكريين في المساعدة الاجتماعية الواردة في مشروع قانون الموازنة؟

□ سبب الظلم اللاحق بالعسكريين في الخدمة الفعلية والتقاعد، هو بكل بساطة احتساب المساعدة على اساس الراتب واساس المعاش التقاعدي وفق المادة 138 من مشروع الموازنة، اذ ان اساسات رواتب العسكريين او معاشاتهم التقاعدية، وخصوصا الضباط منهم، تساوي 50% تقريبا من رواتب ومعاشات مثلاتهم في القطاعات المدنية الذين يوزونهم في الفئة وسنوات الخدمة والدرجة، والباقي من المتممات. مرد هذا الفارق الى انه تم دمج تعويضات الموظفين المدنيين في صلب الراتب، بينما لم تدمج لدى العسكريين، وكان الهدف من عدم الدمج، هو تخفيف تكلفة تعويضات نهاية الخدمة للعسكريين كونها تحتسب على اساس الراتب فقط، وليس الهدف في اي حال من الاحوال الانتقاص من حقوقهم. فتمتمات الراتب او المعاش التقاعدي كما نص عليها قانون الدفاع الوطني، هي جزء لا يتجزأ من الراتب او المعاش التقاعدي، وقد

اخذت في الاعتبار في قانون سلسلة الرتب والرواتب الصادر في العام 2017، بحيث اتت اساسات رواتب العسكريين وقيمة الدرجات الممنوحة لهم اقل من نصف تلك الممنوحة لسائر موظفي القطاع العام، لذا فان اي اخلال بهذا الامر يستوجب حكما اعداد سلسلة رتب ورواتب جديدة للعسكريين، تحقق العدالة والمساواة الكاملتين بين مثلاتهم الموظفين المدنيين، استنادا الى الفئات الوظيفية والتدرج وسنوات الخدمة. اقرار المادة 138 من مشروع الموازنة بصيغتها الحالية يمثل سابقة خطيرة لا يمكن القبول بها، كونه ينطوي على تعسف واضح ومعلن في حق العسكريين، وهو